مؤسسة النفط الليبية ترفع حالة القوة القاهرة عن حقل الشرارة

النفط ينزل مع تقليص الصين هدف النمو لكن خفض إنتاج أوبك يدعمه

تراجعت أسعار النفط أمس الثلاثاء مع قيام الصين بخفض هدفها للنمو الاقتصادي في 2019، مما ينال من توقعات الطلب على الوقود، لكن جهود خفض الإنتاج بقيادة أوبك ما زالت تقدم بعض الدعم.

وفي الساعة 0740 بتوقيت جرينتش، كانت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط عند 56.31 دولار للبرميل، منخفضة 28 سنتا بما يعادل 0.5 بالمئة عن تسويتها السابقة.

وسجلت عقود خام برنت 65.37 دولار للبرميل، بانخفاض 30 سنتا أو 0.5 بالمئة.

وقال محللو قطاع الطاقة في تي.إس لومبارد للأبحاث الاقتصادية "في المدى القريب... من الصعب المراهنة بقوة على ارتفاع أسعار النفط. السوق ما زالت تعمل على تصريف تخمة المعروض التي تكونت في النصف الثاني من 2018".

وقالت الصين إنها تستهدف نمو اقتصاديا بين ستة و6.5 بالمئة في 2019، انخفاضا من 6.6 بالمئة العام الماضي، وهو ما كان بالفعل أدنى مستوى في عقود.

من جانبها قالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا إنها رفعت حالة القوة القاهرة عن حقل الشرارة النفطي الذي ظل مغلقا منذ ديسمبر عندما سيطر عليه حراس ورجال قبائل.

ووفقا للمؤسسة، قال مهندس نفط إن إنتاج الخام من الحقل الذي تصل طاقته إلى 315 ألف برميل يوميا يجري استئنافه وإن من المتوقع العودة إلى الإنتاج المعتاد خلال الأيام القادمة.

ويُنهي استئناف الإنتاج أزمة بين المؤسسة الوطنية للنفط وقوات شرق ليبيا بقيادة خليفة حفتر، والتي سيطرت على الحقل قبل ثلاثة أسابيع.

ودعت قوات شرق ليبيا المؤسسة الوطنية للنفط إلى إعادة فتح الحقل، لكن رئيسها مصطفى صنع الله طلب أن تغادر جميع المجموعات المسلحة الحقل أولا.

وقالت المؤسسة إن شركة أكاكوس المشغلة للحقل تلقت تأكيدا خطيًا من قوات شرق ليبيا مفاده أنه قد تمّ إبعاد كل الأفراد الصادر أمر بإلقاء القبض عليهم من النائب العام من الحقل وأنه لن يُسمح لهم بالعودة إلى الحقل أبدا.

أضافت في بيان أنه "تم وضع خطط لتعويض الخسائر المتكبّدة في الإنتاج جراء أعمال النهب والتخريب خلال الإغلاق، والتي قُدّرت بحوالي 20000 برميل يوميا".

وتابعت أن إغلاق الحقل تسبب في خسائر في الإنتاج بنحو 1.8 مليار دولار.

وتعزز إعادة فتح الحقل موقف حفتر وقوات شرق ليبيا التي تسيطر بالفعل على الحقول والموانئ الموجودة في الشرق. وكان حقل الشرارة يخضع من قبل لسيطرة مجموعات متحالفة مع الإدارة المدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس.

وسيطرت قوات شرق ليبيا على معظم الجنوب في الأسبوعين الماضيين، موسعة قاعدة سلطتها الموجودة في الشرق.

كما أن إعادة تشغيل الحقل تسلط الضوء على دور دولة الإمارات في ليبيا. والأسبوع الماضي، استضافت الإمارات العربية المتحدة اجتماعا بين صنع الله وفائز السراج رئيس الوزراء الذي يتخذ من طرابلس مقرا بهدف إقناع المؤسسة بإعادة فتح الحقل، وفقا لما ذكره دبلوماسيون.

الدولار يرتفع بفعل الآمال في اتفاق تجاري بين أميركا والصين

ارتفع الدولار مقابل سلة عملات كبرى وسط مراهنة المتعاملين على أن الصين والولايات المتحدة تقتربان من التوصل إلى اتفاق تجاري ينهي الخلاف بين أكبر اقتصادين في العالم.

وربح الدولار للجلسة الرابعة على التوالي بدعم من ارتفاع العائد على السندات الأمريكية.

وارتفع مؤشر الدولار 0.16 بالمئة إلى 96.678.

وزاد اليوان الصيني 0.08 بالمئة مسجلا 6.7097 يوان للدولار في التعاملات الخارجية، ليقترب من أعلى مستوى في سبعة أشهر ونصف الشهر، والذي بلغ 6.6737 الأسبوع الماضي. وانخفض اليورو 0.33 بالمئة إلى 1.1331 دولار.

ومقابل الين، حوم الدولار حول أعلى مستوى في عشرة أسابيع عند 112.08 ين الذي بلغه. وسجل في أحدث قراءة 111.73 ين بانخفاض طفيف.

الولايات المتحدة تنوي إنهاء المعاملة التجارية التفضيلية لتركيا

قال مكتب الممثل التجاري الأمريكي إن الولايات المتحدة تنوي إنهاء المعاملة التجارية التفضيلية لتركيا بموجب برنامج سمح لبعض الصادرات بدخول الولايات المتحدة دون رسوم جمركية.

وقال المكتب في بيان صحفي إن تركيا لم تعد مستحقة للمشاركة في برنامج "نظام التفضيلات المعمم" لأنها "متقدمة اقتصاديا بما يكفي".

كان مكتب الممثل التجاري الأمريكي قال في أغسطس إنه ينظر في مدى استحقاق تركيا المشاركة في البرنامج بعد أن فرض البلد العضو في حلف شمال الأطلسي رسوما انتقامية على السلع الأمريكية ردا على رسوم أمريكية على الصلب والألومنيوم.

وقال مكتب الممثل التجاري إن رفع تركيا من البرنامج لن يسري قبل مرور 60 يوما على الأقل من إخطار الكونجرس والحكومة التركية وإنه سيدخل حيز التنفيذ بموجب إعلان رئاسي. وأخطر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الكونجرس.

وتركيا واحدة من 120 بلدا يشاركون في نظام التفضيلات المعمم، أقدم وأضخم برنامج أمريكي للمعاملة التجارية التفضيلية. ويستهدف البرنامج النهوض بالتنمية الاقتصادية في البلدان المستفيدة عن طريق إلغاء الرسوم على آلاف المنتجات.

واستوردت الولايات المتحدة ما قيمته 1.66 مليار دولار في 2017 من تركيا في إطار البرنامج، بما يشكل 17.7 بالمئة من إجمالي وارداتها من تركيا، وفقا لموقع مكتب الممثل التجاري الأمريكي على الإنترنت.

ويقول الموقع إن فئات الواردات التي تتصدر البرنامج هي السيارات ومكوناتها والحلي والمعادن النفيسة والقطع الحجرية.

اقتصاد بكين يفقد الزخم.. وتحركات لخفض الضرائب والرسوم

خفّضت الصين أمس الثلاثاء، معدّل النمو المستهدف لإجمالي الناتج المحلّي للبلاد في 2019 إلى ما بين 6 و6.5% وذلك في الوقت الذي يرزح فيه ثاني أكبر اقتصاد في العالم تحت وطأة تراجع النمو في القروض وتباطؤ الاقتصاد العالمي والحرب التجارية الدائرة مع الولايات المتحدة.

وكشفت الحكومة عن هذا الخفض في تقرير خلال افتتاح الدورة السنوية للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني (البرلمان) التي تستمر أسبوعين.

وكانت الحكومة حدّدت معدّل النمو المستهدف في 2018 عند 6.5%، قبل أن تعلن أنّ نسبة النمو في العام الماضي بلغت 6.6%، وهي أبطأ وتيرة نمو منذ ما يقرب من ثلاثة عقود.

لكنّ محلّلين مستقلّين يعتقدون أنّ أداء الاقتصاد كان أسوأ بكثير من هذا الرقم الرسمي.

وخفّضت ثلاثة أرباع المقاطعات الصينية أهدافها السنوية للنمو الاقتصادي خلال هذا العام. ولمكافحة تباطؤ النمو، أعلنت الحكومة عزمها على خفض الضرائب والحدّ من الرسوم وتسهيل الإجراءات البيروقراطية.

وتعاني التجارة، التي تعتبر من المكونات الرئيسية للثروة الصينية من تباطؤ الطلب الخارجي ومن تداعيات الحرب التجارية الدائرة بين بكين وواشنطن اللتين تخوضان مفاوضات ماراثونية للتوصّل إلى حلّ لها.

نمو الطلبات الجديدة يعزز مؤشر PMI في السعودية

قالت خديجة حق، رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك الإمارات دبي الوطني أن المحرك الرئيسي للتحسن المسجل في شهر فبراير هو الزيادة الأقوى في الطلبات الجديدة، بالرغم من تراجع طلبات التصدير الجديدة للشهر الثاني على التوالي. وهذا يشير إلى أن الطلب المحلي قد ساعد على زيادة نمو الطلب إجمالاً. كما ارتفع مؤشر الإنتاج بشكل طفيف الشهر الماضي. وأضافت «قامت الشركات بزيادة مخزونها من مستلزمات الإنتاج بأسرع معدل منذ شهر سبتمبر، وهو ما يعكس زيادة الطلبات الجديدة وأيضًا التفاؤل بشأن نمو الطلبات المستقبلية – حيث توقع أكثر من نصف الشركات المشاركة في الدراسة أن يزداد إنتاجها خلال العام المقبل.» وكان تحسن الأوضاع التجارية في شهر فبراير ناتجًا عن الزيادة الحادة المتسارعة في الأعمال الجديدة – وهي الأكثر حدة منذ شهر أغسطس 2015. انخفضت مبيعات التصدير خلال الشهر، ما يشير إلى أن الزخم الرئيسي استمر بفضل السوق المحلية.

وبدورها أدت زيادة الطلب إلى زيادة معدل الإنتاج الإجمالي في شهر فبراير، وتسارع معدل النمو للشهر الثاني على التوالي ووصل إلى أعلى معدلاته منذ شهر نوفمبر الماضي. كما شهد شهر فبراير زيادة أقوى في النشاط الشرائي، حيث سعت الشركات إلى جعل مستويات الشراء متماشية مع زيادة طلبات الإنتاج وتراكم المخزون. وعلقت الشركات التي قامت بزيادة مخزون مشترياتها على الزيادة المتوقعة في النشاط خلال الأشهر المقبلة. ظلت الثقة بشأن مستقبل الأعمال عالية، بل الأعلى في الأشهر الخمسة الأخيرة، بالرغم من أن مستوى التفاؤل قد تراجع بشكل طفيف من الذروة التي شهدها شهر فبراير مؤخرًا.

اليونان تصدر سندات لمدة 10 سنوات بـ 2.8 مليار دولار

تستعد اليونان لإصدار سندات بمدة عشر سنوات، للمرة الاولى منذ الأزمة المالية التي تعرضت لها البلاد حيث تم تفويض ستة مصارف كبرى القيام بذلك، حسبما أعلنت بورصة أثينا.

وأفادت البورصة في بيان أن اليونان «فوضت +بي إن بي باريبا+ و+سيتي+ و+كريدي سويس+ و+غولدمان ساكس انترناشونال بنك+ واتش اس بي سي+ و+جاي بي مورغان+ لإدارة طرح السندات المقيّم باليورو» ويبلغ أجل استحقاقها عشر سنوات. وأفادت مصادر مقربة من قطاع المال أن حجم السندات قد يصل إلى 2،5 مليار يورو (2،8 مليار دولار) بمعدل فائدة نسبته 4،0 بالمئة. وصدر البيان بعد ثلاثة أيام من رفع وكالة «مودي» للتصنيف الائتماني تصنيفها للدين السيادي اليوناني بدرجتين من «بي3» إلى «بي1». وسيشكل هذا أول إصدار لسندات لمدة عشر سنوات في اليونان منذ العام 2010، عندما دخلت البلاد في أزمة عميقة احتاجت بسببها لدعم مالي دولي. وخرجت اليونان من ثالث وآخر خطة إنقاذ دولية في اغسطس 2018، ما شكل خطوة مهمة نحو تجاوزها الكارثة التي عانت منها لسنوات. وتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق اليونان نموا بنسبة 2،4 بالمئة عام 2019. والأسبوع الماضي، حض الاتحاد الأوروبي أثينا على استكمال جميع الإصلاحات التي تعهدتها للدائنين. وحذّر الاتحاد الأوروبي من أن الاقتصاد اليوناني لا يزال يواجه «نقاط ضعف» مرتبطة بارتفاع الدين الحكومي والقروض المتعثرة وارتفاع معدلات البطالة.

«نيكي» ينزل عن ذروة 3 أشهر بفعل تراجع شركات الرقائق والآلات

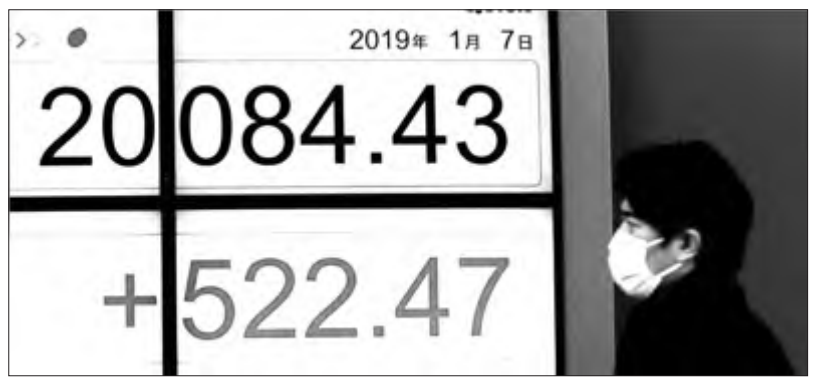

تراجع المؤشر نيكي الياباني أمس الثلاثاء مقتفيا أثر الخسائر في سوق الأسهم الأمريكية وبعد أن قلصت بكين هدفها للنمو الاقتصادي مما ألقى بظلاله على الشركات التي لها انكشاف كبير على الصين. وانخفضت أسهم مصنعي معدات الرقائق أيضا، حث نزل سهم طوكيو إلكترون 2.3 بالمئة وأدفانتست 2.7 بالمئة.

وأغلق نيكي منخفضا 0.4 بالمئة إلى 21726.28 نقطة، ليبتعد المؤشر القياسي عن أعلى مستوى في نحو ثلاثة أشهر المسجل. المؤشر المرتفع 8.4 بالمئة هذا العام سجل أعلى مستوياته خلال المعاملات منذ 13 ديسمبر كانون الأول. وهبط المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.5 بالمئة إلى 1619.23 نقطة مع انخفاض جميع قطاعاته الفرعية الثلاثة والثلاثين عدا ثلاثة. وخفضت الصين هدفها للنمو الاقتصادي هذا العام إلى ما بين ستة و6.5 بالمئة، كما كان متوقعا، من حوالي 6.5 بالمئة العام الماضي وسط تحديات متنامية مصدرها الحرب التجارية مع الولايات المتحدة. وعرضت الصين محفزات جديدة شملت تخفيضات على الضرائب ورسوم الضمان الاجتماعي وزيادات في استثمارات البنية التحتية والإقراض الموجه للشركات الصغيرة.

وتراجعت أسهم الشركات ذات الانكشاف الضخم على السوق الصينية بسبب بيع لجني الأرباح بعد صعودها.

وانخفضت أسهم ياسكاوا إلكتريك لأتمتة المصانع 1.5 بالمئة بعد أن قفزت خمسة بالمئة في اليوم السابق.

الذهب يحوم قرب أدنى مستوياته في خمسة أسابيع

استقرت أسعار الذهب أمس الثلاثاء، لتظل قرب أدنى مستوياتها في خمسة أسابيع الذي لامسته خلال الجلسة السابقة، وذلك وسط تعزز الدولار وتفاؤل بشأن اتفاق تجارة من المرجح إبرامه بين الولايات المتحدة والصين، مما نال من إغراء المعدن النفيس كملاذ آمن. وفي الساعة 0552 بتوقيت جرينتش، كان السعر الفوري للذهب مرتفعا 0.2 بالمئة إلى 1288.46 دولار للأوقية (الأونصة) بعد أن نزل إلى 1282.50 دولار في الجلسة السابقة، وهو أقل سعر له منذ 25 يناير.

وتقدمت عقود الذهب الأمريكية الآجلة 0.2 بالمئة أيضا إلى 1289.80 دولار للأوقية. واقترب مؤشر الدولار، الذي يقيس قوة العملة الأمريكية مقابل مجموعة من ست عملات رئيسية، من أعلى مستوياته في أسبوعين عند 96.816 الذي لامسه في الجلسة السابقة. وقال جيفري هالي كبير محللي السوق في أواندا "الناس أكثر اطمئنانا في الخروج من أصول الملاذ الآمن، والذهب يتعرض لضغوط من جراء ذلك.

"أموال كثيرة أودعت في الذهب مطلع العام، في انتظار الوضوح على صعيد الرسوم الجمركية. ومع بزوغ بعض التفاؤل بشأن الرسوم فإن ذلك يقوض أركان شراء الذهب".

نمو الاحتياطي الأجنبي المصري لـ44 مليار دولار في فبراير

طارق عامر

قال البنك المركزي المصري إن صافي الاحتياطيات الأجنبية بلغ 44.06 مليار دولار في نهاية فبراير ، ليزيد مقارنة مع الشهر السابق ، وكان الاحتياطي النقدي 42.616 مليار دولار في يناير.

وزاد حجم الدين الخارجي للبلاد إلى 93.131 مليار دولار في نهاية سبتمبر من 92.644 مليار دولار نهاية يونيو.

وعلى أساس سنوي ارتفع صافي الاحتياطي الدولي لمصر بقيمة 5.53 مليار دولار بنسبة زيادة تتجاوز نحو 14.9% بنهاية عام 2018، حيث أظهرت بيانات البنك المركزي المصري ارتفاع صافي الاحتياطي الأجنبي إلى 42.55 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2018، مقابل نحو 37.02 مليار دولار لنفس الفترة من العام 2017.

وربطت مصادر مطلعة بالبنك المركزي المصري، تراجع احتياطي النقد الأجنبي خلال شهر ديسمبر الماضي، بقيام الحكومة المصرية بسداد التزامات خارجية على مصر لدى إغلاق آخر العام 2018.

وقبل ثورة يناير 2011، كان احتياطي مصر من النقد الأجنبي يبلغ نحو 36 مليار دولار لكن تم استنزافه خلال السنوات التي أعقبت الثورة بسبب نضوب المصادر الدولارية وعلى رأسها الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتراجع عائدات مصر من قطاع السياحة.

العجز التجاري المغربي يرتفع 8.6 بالمئة على أساس سنوي في يناير

قال المغرب إن العجز التجاري في البلاد ارتفع 8.6 بالمئة إلى 15.7 مليار درهم (1.64 مليار دولار) في يناير ، مقارنة مع مستواه قبل عام.

وارتفعت الواردات سبعة بالمئة إلى 39.5 مليار درهم، بينما بلغ حجم الصادرات 23.8 مليار درهم بزيادة 5.9 بالمئة.

وهبطت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 30.4 بالمئة إلى 1.57 مليار درهم، بينما انخفض حجم التحويلات من المغاربة المقيمين في الخارج 9.2 بالمئة إلى 5.4 مليار درهم.

ووفقا لبيانات البنك المركزي، فإن احتياطيات المغرب من النقد الأجنبي انخفضت ثلاثة بالمئة على أساس سنوي إلى 227.2 مليار درهم بحلول 22 فبراير شباط، وهو ما يكفي لتغطية الواردات لمدة خمسة أشهر.